نظّمت المؤتمر مع الأمم المتحدة بمشاركة ما يزيد على 126 جهة منها 66 دولة

السعودية تستضيف «المانحين»: قدمنا أكثر من 16 مليار دولار مساعدات لليمن

جانب من مؤتمر المانحين الافتراضي لليمن في الرياض (واس)

عواصم ـ وكالات: بدعوة من المملكة العربية السعودية، انعقد امس، مؤتمر المانحين الافتراضي لليمن، الذي نظمته المملكة في العاصمة الرياض بالشراكة مع الأمم المتحدة بهدف جمع مساعدات إنسانية بقيمة 2,4 مليار دولار لليمن لتوفير نفقات أكبر عملية إغاثة في العالم.

وشارك في المؤتمر ما يزيد على 126 جهة منها 66 دولة و15 منظمة أممية و3 منظمات حكومية دولية وأكثر من 39 منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وقال صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية السعودي في كلمته أمام المؤتمر «نجتمع اليوم والشعب اليمني يتطلع إلى ما سيسفر عنه هذا المؤتمر من تعهدات يطمح لأن يتم تقديمها عاجلا لتعينهم على مواجهة التحديات الإنسانية والسياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والتنموية بسبب الممارسات غير الإنسانية من المليشيات الحوثية التي تقوم بالاستحواذ والنهب وفرض الرسوم على المساعدات الإنسانية وإعاقة وصولها إلى كافة الأراضي اليمنية، وذلك استمرارا لتعنتها بعدم قبول الحل السياسي القائم على المرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، مخرجات الحوار الوطني اليمني، قرار مجلس الأمن 2216) والقرارات الدولية ذات الصلة وتنفيذ اتفاق ستوكهولم 2018، وأخيرا عدم قبول وقف إطلاق النار والتهدئة الذي أعلنه التحالف لدعم الشرعية في اليمن، ودعوة المبعوث الأممي الخاص لليمن للانخراط في مفاوضات مباشرة بين الأطراف اليمنية».

وناشد وزير الخارجية السعودي المجتمع الدولي ممارسة كل الضغوط على الميليشيات الحوثية للسماح لموظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS بالوصول لموقع خزان النفط العائم (صافر) الذي يوجد به أكثر من مليون برميل، والمهدد بالانفجار منذ سيطرتهم على ميناء الحديدة في 2015 لتفادي حدوث أكبر كارثة بيئية في البحر الأحمر حال تسرب النفط وتأثير ذلك على الملاحة البحرية والاقتصاد العالمي، وكذلك تدمير الألغام البحرية المزروعة التي تمنع وصول السفن التي تحمل المساعدات، وعدم فرض الرسوم عليها، والتوقف عن استهداف مطاحن البحر الأحمر في الحديدة.

وجدد التأكيد على أن المملكة العربية السعودية حريصة على دعم كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للوصول إلى الحل السياسي المستدام للأزمة اليمنية، ورفع المعاناة عن الشعب اليمني لدعم الجوانب الإنسانية والاقتصادية والتنموية بما ينعكس على أمنه واستقراره، لافتا الانتباه في هذا الصدد إلى أن المملكة قدمت لليمن منذ بداية الأزمة في سبتمبر 2014 مساعدات بمبلغ إجمالي وصل إلى أكثر من 16 مليارا و940 مليون دولار أميركي».

من جانبه، أكد المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية د.عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة أمام المؤتمر على التزام المملكة بتقديم مبلغ 500 مليون دولار أميركي لليمن» لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2020م، وخطة مواجهة (كوفيد ـ19) في اليمن، وكان الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس قد افتتح المؤتمر بكلمة له أكد فيها أن هناك 24 مليون يمني بحاجة لمساعدات، مضيفا ان عدد النازحين داخل اليمن بلغ 4 ملايين شخص.

كما أضاف ان اليمنيين غدوا بحاجة ماسة للسلام، داعيا الجميع للمساعدة في تمويل مواجهة الأزمة الإنسانية هناك.

في السياق أيضا، أشار غوتيريس إلى أن أكثر من 30٪ من البرامج الأممية الإغاثية باليمن ستغلق العام المقبل، مشيرا إلى أن نصف اليمنيين لا يستطيعون الحصول على مياه نظيفة، مشيرا إلى النقص الحاد بأجهزة التنفس وسيارات الإسعاف في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد في البلاد.

بدوره، أكد رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك، أمام مؤتمر المانحين، أن معركة اليمنيين اليوم هي معركة على البقاء، مشيرا إلى أن ثلثي الشعب بحاجة للمساعدة، مضيفا أن الميليشيات ترفض كافة المبادرات لمواجهة كورونا.

حياة «شبه طبيعية» بأوروبا.. وأميركا اللاتينية تتحدى «كورونا» وتستأنف نشاطها

فرنسيون يجلسون على احد مقاهي باريس عقب قرار إعادة فتح المقاهي والمطاعم في فرنسا (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: فتحت المقاهي والاسواق التاريخية والمواقع الاثرية أبوابها مجددا للرواد أمس في مؤشر إلى عودة الحياة ببطء إلى طبيعتها في أوروبا، فيما يواصل فيروس كورونا المستجد تفشيه في أميركا الجنوبية مهددا بانهيار الأنظمة الصحية فيها.

وأعلن رئيس الوزراء الفرنسي إدوار فيليب العودة إلى «حياة شبه طبيعية» بعد عزل مستمر منذ شهرين ونصف الشهر.

وإذا كانت المقاهي في باريس ومنطقتها لا يمكنها استقبال الرواد إلا في مساحاتها الخارجية، فبإمكان الحانات والمطاعم في باقي البلد فتح صالاتها بشرط الالتزام بشروط التباعد الاجتماعي.

واستعدت المطاعم في جميع أنحاء فرنسا لهذا الموعد الذي كانوا يترقبونه بشدة، مثل مطعم «لا ميزون كامرزيل» الشهير في ستراسبورغ (شرق).

وتبقى الكمامات إلزامية لجميع النزل كما للزبائن الراغبين في الذهاب إلى المراحيض.

وفتحت المدارس والثانويات وصالات العرض الصغيرة في معظم أنحاء فرنسا ورفع الحظر على التنقلات لمسافة تزيد على مائة كيلو متر من المنزل.

لكن خبير علم الأوبئة والعضو في المجلس العلمي الذي تستشيره السلطات الفرنسية أرنو فونتانيه قال «العودة إلى الحياة كما كانت قبل الوباء؟ لا، ليس الآن»، مضيفا «لن أتحدث عن تلاشي (الوباء) لأن الفيروس سيبقى، لكن هناك تراجعا كبيرا يلاحظ» في انتشاره.

وباشرت مواقع سياحية كبرى في أوروبا استقبال الجمهور أمس، ولو أن التدابير الصحية والقيود المفروضة على السفر لاتزال تحول دون إقبال حاشد عليها.

ففي روما، استقبل الكولوسيوم، القبلة السياحية الأولى في إيطاليا اول من امس، حوالي 300 زائر بناء على حجز مسبق على الإنترنت، في حين كان يستقبل في الظروف العادية عشرين ألف سائح في اليوم. اضافة الى العديد من المواقع السياحية، مثل كاتدرائية القديس بطرس وبومبيي وبرج بيزا المائل، وكاتدرائية ميلانو وفلورنسا ومتاحف الڤاتيكان وغيرها. وفتحت المتاجر والمقاهي والمطاعم في الهواء الطلق، على أن تفتح الحدود اليوم في المرحلة الأخيرة من رفع القيود، كما سيسمح للإيطاليين بالتحرك من جديد بين المناطق.

لكن الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا حذر أمس من أن الأزمة الناجمة عن الڤيروس «لم تنته بعد» في إيطاليا، وذلك في كلمة بمناسبة العيد الوطني، مثنيا على «وحدة» بلاده في مواجهة الوباء.

وحذر ماتاريلا من أن «الأزمة لم تنته بعد وعلى المؤسسات كما المواطنين أن يتعاملوا مع نتائجها والصدمات التي تسبب بها».

ورحب العديد من السياسيين بتصريحات ماتاريلا الذي يشغل منصبا فخريا إلى حد كبير، لكن يعد ضامنا للوحدة الوطنية. وأجرى فريق الاستعراض البهلواني في القوات الجوية الإيطالية «السهام ثلاثية الألوان»، عرضا فوق روما صباح أمس، ورسمت طائراته ألوان العلم الإيطالي في السماء.

وفي إسبانيا، حيث لم تسجل أي وفاة خلال 24 ساعة لأول مرة منذ ثلاثة أشهر، أعاد متحف غوغنهايم الشهير فتح أبوابه.

كما عادت الحياة إلى البازار الكبير في اسطنبول بعد إغلاقه في 23 مارس، وقال يسار صابونجو ـ أحد التجار الثلاثين ألفا العاملين في السوق الشاسعة المسقوفة بعدما فتح متجره حيث تصطف التذكارات والأشغال اليدوية الجلدية على الرفوف ـ «الحياة تستمر، وننتظر الزبائن».

وفيما تتجه الدول الأوروبية بحذر وبطء إلى حياة طبيعية مجددا، يواصل الوباء تفشيه في أميركا اللاتينية.

وأعلنت منظمة الصحة العالمية أن أربع دول من أميركا اللاتينية هي البرازيل والبيرو وتشيلي والمكسيك هي بين البلدان العشرة التي أعلنت اعلى حصيلة من الإصابات الجديدة خلال 24 ساعة.

وقال مدير الأوضاع الصحية الطارئة في منظمة الصحة العالمية مايكل راين «من الواضح أن الوضع في العديد من دول أميركا اللاتينية بعيد عن أن يستقر».

وقال خلال مؤتمر صحافي عبر الڤيديو في جنيف «سجلت زيادة سريعة في الإصابات وهذه الأنظمة (الصحية) تحت الضغط»، مبديا قلقه حيال الوضع في هايتي أيضا.

ورغم تلك التحذيرات واستمرار تسجيل اعداد اصابات قياسية، استأنفت العديد من دول أميركا اللاتينية النشاط الاقتصادي.

ففي البرازيل، ثاني دولة بعد أميركا من حيث الاصابات بأكثر من نصف مليون حيث تقارب الحصيلة 30 ألف وفاة، تتداخل تدابير الحجر ورفع الحجر وتتباين بحسب الولايات والمدن، فيما يدعو الرئيس جايير بولسونارو بانتظام إلى رفع القيود المفروضة حفاظا على الاقتصاد والوظائف.

فأعلنت بلدية ريو دي جانيرو خطة تدريجية لعودة النشاط ابتداء من أمس. ليصبح بالإمكان استئناف المراسم الدينية وممارسة الرياضات المائية الفردية مثل التزحلق على الماء والسباحة، من غير أن يتمكن رواد الشواطئ من البقاء على الرمل أو التمدد في الشمس.

وباشرت ولاية ساو باولو، المحرك الاقتصادي للبرازيل والبؤرة الأولى للوباء فيها، تنفيذ خطة تدريجية لرفع الحجر المنزلي بحذر.

وتستعد منطقة كوينتانا رو السياحية في المكسيك لاستقبال الزوار مجددا في حين أعادت كولومبيا فتح القطاعات الاقتصادية.

وزادت الحكومة المكسيكية عدد القطاعات الاقتصادية التي تعتبر حيوية والمسموح لها بالعمل، مثل البناء وصناعة السيارات والمناجم.

في الوقت نفسه، مدد الرئيس الكولومبي إيڤان دوك الحجر الصحي على مستوى البلاد حتى نهاية يونيو، ولكنه سمح في الوقت نفسه بإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك مراكز التسوق ومحال تصفيف الشعر والمتاحف والمكتبات اعتبارا من يوم اول من امس.

إندونيسيا تلغي مشاركتها في الحج لهذا العام

جاكرتا ـ أ.ف.پ: أعلنت إندونيسيا الدولة الإسلامية الأكبر من حيث عدد السكان أمس، أنها قررت عدم المشاركة في موسم الحج لهذا العام بسبب المخاطر المرتبطة بڤيروس كورونا المستجد، وهو قرار يشمل نحو 221 ألف شخص سجلوا أسماءهم لأداء هذه الفريضة.

وقال وزير الشؤون الدينية فخر الرازي خلال مؤتمر صحافي نقلته شاشات التلفزيون: «لقد كان قرارا صعبا ومريرا.. لكن من مسؤوليتنا حماية حجاجنا ومن يعملون في إطار ترتيبات الحج».

ولم تعلن السلطات السعودية بعد ما إذا كانت ستقام شعائر الحج التي تصادف في أواخر يوليو.

ودرست جاكرتا إمكانية إرسال نصف عدد الحجاج للحد من المخاطر لكنها قررت في النهاية أن تطلب منهم التخلي عن رحلتهم هذا العام.

وتسبب قرار إندونيسيا بخيبة أمل كبيرة بين بعض الحجاج الذين كانوا ينتظرون منذ عدة سنوات فرصة الذهاب للحج.

وقالت ريا توريسناواتي وهي موظفة تبلغ من العمر 37 عاما والدموع تنهمر من عينيها: «كنت أعرف أن ذلك ممكن، ولكن الآن بعد أن أصبح الأمر رسميا، فقد انفطر قلبي. كنت أنتظر ذلك منذ سنوات».

وقالت لوكالة فرانس برس: «أتممت جميع استعداداتي، وكانت ملابسي جاهزة وأخذت جميع اللقاحات. لكن الله كان له تدبير آخر».

«نتمسك بحل كل الاتفاقات مع إسرائيل وأميركا»

فلسطين تُطالب «الجنائية الدولية» بالإسراع بالتحقيق في هدم الاحتلال للمنازل

وكالات: دانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية امس تصعيد الاحتلال وطواقم بلديته في القدس المحتلة عمليات هدم المنشآت ومنازل المواطنين الفلسطينيين، والتي كان آخرها هدم منزلين قيد الإنشاء يعودان لعائلة الزعاترة في جبل المكبر، وهدم منزل آخر مأهول بالسكان بحجة عدم الترخيص، وتوزيع إخطارات بهدم ست منشآت أخرى، مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بالإسراع في فتح تحقيق بجريمة الاحتلال بهدم المنازل.

وأشارت الخارجية الفلسطينية، في بيان لها، إلى أن هدم المنازل يأتي بعد أن أجبرت قوات الاحتلال اول من امس المواطن المقدسي مازن جعابيص على هدم منزله بيده في جبل المكبر، ليفوق عدد المنازل والمنشآت التي هدمتها سلطات الاحتلال، بعيد العيد، العشرة.

وأكدت الخارجية الفلسطينية ـ بحسب «العربي الجديد» ـ أن عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية امتداد لحرب الاحتلال المفتوحة ضد القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، بهدف تكريس ضمها، عبر تعميق عمليات التطهير العرقي ومحاربة الوجود الوطني والإنساني الفلسطيني في القدس، وفي الوقت ذاته إحلال مستوطنين يهود مكانه وتغيير معالم المدينة المقدسة وهويتها بالقوة والعمل على فرضها كأمر واقع.

وأشارت الوزارة إلى أنها «تواصل متابعة حيثيات وتفاصيل هذه الجرائم على جميع المستويات، بما فيها الجنائية الدولية، مطالبة المجتمع الدولي لإدانة سياسة هدم المنازل». ودعت خارجية فلسطين الجنائية الدولية لـ «سرعة الانتهاء من دراساتها والشروع الفوري في فتح تحقيق رسمي في هذه الجريمة، وغيرها من الجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وممتلكاته ومرتكزات حياته الأساسية».

الى ذلك، بحث رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية امس عبر الڤيديو كونفرنس مع وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية نيلز أنين، آخر المستجدات السياسية، خاصة المحاولات الإسرائيلية لتطبيق خطط الضم والاستيلاء على أراض فلسطينية.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أن اشتية شدد على أن القيادة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس مستمرة بموقفها في حل كافة الاتفاقيات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، في حال لم تتراجع إسرائيل عن مخططات الضم.

بريطانيا تُلقي بكرة «هونغ كونغ» بملعب الصين: التراجع أو الوفاء بالالتزامات الدولية

عواصم ـ وكالات: حذرت بريطانيا الصين امس، من اتخاذ خطوة تحسم مسارها ولا يمكنها العدول عنها بشأن هونغ كونغ، قائلة إن بكين يجب أن تتراجع وأن تفي بالتزاماتها الدولية تجاه هونغ كونغ المستعمرة البريطانية السابقة.

وقال دومينيك راب وزير الخارجية البريطاني أمام البرلمان «الكرة في ملعب حكومة الصين، ويتعين عليها تحديد خياراتها». وأضاف أن بإمكانها عبور خط حاسم «وانتهاك الحكم الذاتي وحقوق سكان هونغ كونغ أو يمكنها التراجع وتفهم المخاوف السائدة في المجتمع الدولي، وأن تكون على قدر المسؤولية كعضو رائد في المجتمع الدولي».

وتابع راب «لا نسعى لمنع صعود نجم الصين، نحن أبعد ما نكون عن ذلك، نرحب بالصين كعضو رائد في المجتمع الدولي ونتطلع للعمل معها في كل المجالات من التجارة إلى التغير المناخي».

إلى ذلك، أعلنت الرئيسة التنفيذية لمنطقة لهونغ كونغ الإدارية الخاصة «كاري لام» أنها ستزور بكين اليوم لمناقشة التشريع الخاص بالأمن القومي في المنطقة.

تأتي هذه الزيارة بعد نحو أسبوع على إقرار مجلس نواب الشعب الصيني (البرلمان) مشروع قرار حول وضع قانون الأمن القومي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، حيث يهدف القرار الذي تم اعتماده في ختام الدورة السنوية الثالثة للمجلس الوطني الـ 13 لنواب الشعب الصيني في العاصمة (بكين) الخميس الماضي إلى تأسيس وتحسين النظام القانوني وآليات إنفاذ القانون لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، لحماية الأمن القومي.